القيمة القانونية لنتائج نظام تدقيق الدول الأعضاء IMSAS كآلية غير قضائية للتحقق من الامتثال: بين المعيارية الإجرائية وحوكمة التنفيذ

عبد الرحمن الشامي

د. مرهف محمد كله

محمد نجاح محمد ماهر الدقاق

الملخص

يشكّل نظام تدقيق الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية (IMSAS) آلية مؤسسية للتحقق من مدى التزام الدول بتطبيق الصكوك البحرية الدولية، لا سيما في مجالي السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية. غير أن أهميته لا تقتصر على كونه أداة فنية لتقييم الترتيبات الوطنية، بل تمتد إلى إنتاج أثر معياري غير مباشر يعيد تشكيل توقعات الامتثال على المستوى الوطني من خلال تحويل الالتزامات العامة إلى متطلبات تنفيذية قابلة للقياس والمتابعة. وتبرز القيمة القانونية لنتائج التدقيق في قدرتها على تعزيز حوكمة التنفيذ دون اللجوء إلى آليات قضائية تقليدية، وذلك عبر الارتباط بقواعد تنفيذ صكوك المنظمة (III Code)، وما يترتب على ذلك من ممارسات متابعة وخطط تصحيحية تسهم في ترسيخ الامتثال المؤسسي المستدام داخل الدول الأعضاء. وبهذا المعنى، يُجسّد النظام نموذجاً متقدماً للرقابة غير القضائية القائمة على المعايير، يعزز فعالية القانون البحري الدولي من خلال أدوات إجرائية تولّد ضغطاً معيارياً مستمراً باتجاه تحسين الأداء الوطني.

الكلمات المفتاحية: المنظمة البحرية الدولية، نظام تدقيق الدول الأعضاء(IMSAS) ، السلامة البحرية، آليات التدقيق، العناية الواجبة، الرقابة غير القضائية.

The Legal Value of the Outcomes of the IMO Member State Audit Scheme (IMSAS) as a Non-Judicial Compliance Verification Mechanism: Between Procedural Normativity and Enforcement Governance

Abstract

The IMO Member State Audit Scheme (IMSAS) constitutes an institutional mechanism designed to assess States' implementation of international maritime instruments, particularly in the fields of maritime safety and marine environmental protection. Its significance extends beyond a technical evaluation of domestic arrangements. By translating broad treaty obligations into measurable and reviewable implementation requirements, IMSAS generates an indirect normative effect that reshapes national expectations of compliance. The legal relevance of audit outcomes lies in their capacity to strengthen compliance governance without resorting to judicial enforcement mechanisms. Through its linkage to the IMO Instruments Implementation Code (III Code), follow-up practices, and corrective action planning, the scheme promotes sustained institutional improvement within Member States. In this sense, IMSAS represents a structured model of non-judicial oversight that enhances the effectiveness of international maritime law through procedural discipline and continuous normative pressure toward better implementation.

Keywords: IMSAS; International Maritime Organization; compliance verification; maritime safety; marine environmental protection; audit mechanisms; compliance governance; implementation of international obligations.

مقدمة

يشهد النظام القانوني البحري تطورًا متزايدًا في الانتقال من التركيز على إنشاء القواعد الدولية إلى الاهتمام بمدى تنفيذها الفعلي على المستوى الوطني، ولا سيما في مجالي السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية من التلوث.

فقد أظهر الواقع العملي أن وجود الصكوك الدولية وحده لا يكفل الامتثال ما لم تُدعم هذه القواعد بآليات فاعلة للتحقق من التقيد تكشف مواطن القصور وتدفع نحو تحسين الأداء المؤسسي. وفي هذا الإطار برز نظام تدقيق الدول الأعضاء (IMSAS) – Member State Audit Scheme في المنظمة البحرية الدولية (IMO) بوصفه نموذجاً تنظيميًا يهدف إلى تقييم مدى وفاء الدول بالتزاماتها التنفيذية المرتبطة بالصكوك البحرية، من خلال عملية تدقيقية منظمة تشمل الجوانب التشريعية والمؤسسية والرقابية. وتثير هذه الآلية إشكالية قانونية تتصل بطبيعتها وحدود آثارها، إذ يتجاوز أثرها مجرد التقييم الفني ليطرح مسألة ما إذا كانت نتائج التدقيق تسهم في إعادة تحديد مستوى التنفيذ المطلوب وتعزيز الامتثال عبر أثر معياري غير مباشر داخل النظام القانوني الدولي البحري.

مشكلة البحث:

أضحى تنفيذ الدول لالتزاماتها في مجالي السلامة البحرية وحماية البيئة البحرية مرتبطًا بفاعلية آليات التحقق من التقيد التي تكشف فجوات التطبيق الوطني وتعزز الأداء المؤسسي، ولم يعد وجود القواعد الدولية المكتوبة كافيًا بذاته لضمان الامتثال الفعلي. وفي هذا السياق برز نظام تدقيق الدول الأعضاء (IMSAS)في المنظمة البحرية الدولية بوصفه آلية منظمة لتقييم مدى امتثال الدول لالتزاماتها التنفيذية، الأمر الذي يثير تساؤلًا جوهريًا يتمثل في مدى الطبيعة القانونية لهذا النظام وهل يتجاوز كونه إجراءً فنيًا أو إداريًا ليُنتج أثرًا معياريًا غير مباشر يسهم في إعادة تشكيل مضمون الالتزامات الدولية وتعزيز مستوى تنفيذها. وينبثق عن هذا التساؤل عددٌ من الأسئلة الفرعية، هي:

1. ما الأساس القانوني الذي يستند إليه نظام تدقيق الدول الأعضاء (IMSAS) ضمن منظومة آليات التحقق من التقيد؟
2. كيف تسهم مراحل التدقيق ونطاقه في كشف فجوات التطبيق الوطني لالتزامات الدولة البحرية؟
3. إلى أي مدى تؤثر نتائج التدقيق في تحديد مستوى التنفيذ المطلوب ومعيار العناية الواجبة للدولة؟
4. هل تترتب على مخرجات التدقيق التزامات فعلية بالإصلاح والمتابعة على المستوى الوطني؟

5. ما القيمة العملية لنتائج التدقيق في تقييم أداء الدولة وتعزيز كفاءة الإدارة البحرية؟

أهمية البحث:

1- يوضح البحث التحول في القانون الدولي البحري من الاكتفاء بإنشاء القواعد إلى تطوير آليات التحقق من تنفيذها، من خلال تحليل نظام تدقيق الدول الأعضاء بوصفه نموذجاً لحوكمة الامتثال.

2- يبين كيف يمكن لإجراء تدقيقي ذي طابع تنظيمي أن ينتج آثارًا معيارية غير مباشرة تؤثر في تفسير الالتزامات الدولية وتحديد مستوى التنفيذ المطلوب من الدول.

3- يبرز العلاقة بين نتائج التدقيق والإصلاح التشريعي والمؤسسي داخل الدولة، ويُظهر وظيفة التدقيق كأداة عملية لتحسين أداء الإدارة البحرية.

4- يسلط الضوء على الدور المتزايد للآليات غير القضائية في تعزيز الامتثال الدولي بما يعكس تطور أدوات ضبط سلوك الدول خارج إطار المسؤولية الدولية التقليدية

أهداف البحث:

1- بيان الطبيعة القانونية لنظام تدقيق الدول الأعضاء (IMSAS) وتحديد موقعه ضمن آليات التحقق من التقيد في القانون الدولي البحري.

2- تحليل الإطار الإجرائي للتدقيق وتحديد ما يفرضه من التزامات ومسؤوليات على الدولة الخاضعة له.

3- توضيح الآلية التي يسهم بها التدقيق في كشف فجوات التنفيذ الوطني وإعادة ضبط مستوى الامتثال المطلوب.

4- تقييم القيمة المعيارية لنتائج التدقيق ومدى تأثيرها في تعزيز الإصلاح التشريعي والمؤسسي داخل الدولة.

5- إبراز دور نظام التدقيق كأداة غير قضائية في دعم الامتثال الدولي وتطوير أنماط حوكمة التنفيذ البحري.

منهج البحث:

اعتمد الباحثُ المنهج التحليلي بوصفه منهجًا رئيسًا، مع توظيف المنهج الوصفي لبيان آليات النظام وإجراءاته والاستعانة بالمنهج المقارن لإبراز خصوصية النظام وتمييزه ضمن آليات التحقق من التقيد في القانون الدولي.

الدراسات السابقة:

1. Lymperopoulos, G., & Karagiannis, S., "Comparison of IMO Member State Audit Scheme (IMSAS) with ISO/IEC 17000 Conformity Assessment Standards Series and ISO 19011", International Journal of Conformity Assessment, 2023.

انطلق الباحثان من إشكالية تطوير نظام تدقيق الدول الأعضاء بما يعزز فاعليته المؤسسية ويقرّبه من معايير تقييم المطابقة المعتمدة دوليًا. واعتمدا المنهج المقارن التحليلي، من خلال مقارنة دورة التدقيق في النظام محل الدراسة بالأطر المعتمدة في معايير ISO ذات الصلة. وخلصا إلى أن تطوير النظام يقتضي اعتماد مقاربة قائمة على تحليل المخاطر ودورات تدقيق أكثر مرونة، بما يعزز الكشف المبكر عن أوجه القصور المؤسسي. وأوصيا باعتماد نموذج تدقيق مبني على المخاطر، وتوسيع استخدام دراسات الحالة، والاستفادة من قواعد بيانات رقابة دولة الميناء في دعم عملية التقييم.

2. أحمد حمدي مرسي، The Relationship between Tasks of Maritime Administration, the IMO Voluntary Member State Audit Scheme and Principles of New Public Management، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري – مصر (بحث/ورقة علمية).

انطلق الباحث من إشكالية كيفية توظيف التدقيق (VIMSAS بوصفه الأساس التطوري قبل إلزامية IMSAS) كأداة لرفع أداء الإدارة البحرية في تنفيذ صكوك المنظمة، وما إذا كانت مبادئ "الإدارة العامة الجديدة" تساعد في تجاوز اختناقات البيروقراطية داخل الإدارة البحرية، واتبع منهجًا تحليليًا–تركيبيًا يربط وظائف الإدارة البحرية بمعايير التدقيق وبمبادئ NPM. وخلص إلى نتيجتين أساسيتين: الأولى أن نظام التدقيق يوفر تقييمًا موضوعيًا يساعد الإدارة البحرية على تحسين الأداء وفهم/تنفيذ الصكوك بصورة أدق، والثانية أن إدماج مبادئ NPM (المرونة، الكفاءة، تقليل البيروقراطية) يساند رفع الفاعلية المؤسسية وتقليل كلفة الأداء. وبناءً على ذلك أوصى بتبني التدقيق كأداة "إدارة أداء" لا كإجراء شكلي، وتعزيز القدرات المؤسسية عبر إجراءات مكتوبة ومسارات مسؤولية واضحة، وربط خطط التحسين المؤسسي بمنهجيات إدارة الجودة والنتائج بما يرفع قابلية الامتثال العملي لمتطلبات الصكوك.

3. I research for the use of ISO quality standards and conformity assessment standards in the maritime administrations for the execution of their functions (IMSAS/III Code ISO/IEC).

انطلق الباحثان من إشـــكالية مدى إمكانية تعزيز فاعلية تطبيق IMSAS/المدونة الثالثة داخل الإدارات البحرية عبر الاسـتفادة من معايير الجودة وتقييم المطابقة (مثل ISO/IEC 17000 وسـلسـلة المعايير ذات الصـلة و ISO 19011)، واتّبعا منهجًا مسـحيًا–تحليليًا شـمل اسـتبيانًا لمسـؤولين وصـنّاع سياسـات وأطراف معنية داخل بعض الإدارات البحرية المشـــاركة، مع فحص "القيمة المضـــافة" للتدقيق داخليًا وخارجيًا وقابلية مواءمة معايير ISO مع وظائف دولة العلم. وخلصـت الدراسـة إلى نتيجتين: الأولى أن التدقيق يحقق قيمة مضـــافة تشـــغيلية داخلية (تحســـين إجراءات العمل والحوكمة) وأثرًا خارجيًا على الموثوقية/الامتثال، والثانية أن بعض معايير ISO/IEC (مثل 17020 و17021 و17024 و17011) قابلة للتطبيق لدعم الاتسـاق وتوحيد الممارسـات داخل الإدارة البحرية. وبناءً على ذلك أوصـت بتبني نهج تكاملي يربط متطلبات IMSAS/III Code بإطار جودة قابل للتدقيق داخليًا، وتطوير آليات تدريب وتقييم كفاءة مرتبطة بالمعايير، واعتماد أدوات قياس أداء ومؤشـــرات امتثال تســـاعد على إغلاق الفجوات المؤسسية بطريقة قابلة للتحقق.

4. حمد، فتح الرحمن الطاهر عبد الرحمن، "تاريخ نشـأة وتطور التشـريعات والقوانين البحرية ودورها في تحقيق السلامة البحرية"، مجلة صبراتة للعلوم البحرية والشاملة، عدد خاص، فبراير 2025.

انطلق الباحث من إشـــكالية تتعلق بمدى فاعلية التشـــريعات البحرية في تحقيق الســـلامة البحرية، رغم التطور التاريخي الملحوظ في القواعد المنظمة لهذا المجال. وافترض أن اسـتمرار الحوادث البحرية يعكس خللًا في التنفيذ والرقابة أكثر منه نقصًـــا في البناء التشـــريعي ذاته. واعتمد المنهج التاريخي الوصـــفي التحليلي من خلال تتبع تطور التشريعات البحرية وتحليل دورها في بناء منظومة السلامة. وخلص إلى أن الإطار التشريعي البحري أسـهم في ترسيخ معايير تنظيمية واضـحة، غير أن قصـور التطبيق العملي يحدّ من فعاليته. وأوصـى بضـرورة رصـد مواطن الخلل في تنفيذ القواعد، وتعزيز الرقابة المؤسـسـية، وتطوير الآليات الكفيلة برفع مستوى الامتثال.

مخطط البحث:

- المطلب الأول: الأساس القانوني والتنظيمي للتدقيق الإلزامي في إطار نظام(IMSAS)
- الفرع الأول: التطور المؤسسي والتشريعي لنظام تدقيق الدول الأعضاء

- الفرع الثاني: الإطار الإجرائي والمعياري للتدقيق ومسؤوليات الدولة الخاضعة له
- المطلب الثاني: الآثار القانونية والوظيفية للتدقيق الإلزامي على التزامات الدول
- الفرع الأول: التدقيق كآلية لتعزيز الامتثال وتحديد مضمون الالتزامات الدولية
- الفرع الثاني: القيمة المعيارية لنتائج التدقيق وأثرها في المسؤولية والإصلاح المؤسسي.

المطلب الأول: الأساس القانوني والنظامي للتدقيق الإلزامي في إطار نظام (IMSAS)

يُشكل التدقيق الإلزامي ضمن نظام تدقيق الدول الأعضاء في المنظمة البحرية الدولية IMO Member State Audit Scheme – (IMSAS) نتيجة لمسارٍ تطوري مؤسسي ومعياري داخل المنظمة البحرية الدولية، هدفه معالجة فجوة مزمنة بين وجود الصكوك البحرية وفعالية تنفيذها وامتثال الدول لها على المستوى الوطني. ولذلك فإن ضبط الأساس القانوني للتدقيق (من حيث منشئه ومسار انتقاله من الطوعية إلى الإلزام ومعاييره وأجهزته) يُعد خطوة منهجية لازمة قبل بحث آثاره المعيارية لاحقًا.

الفرع الأول: التطور المؤسسي والقانوني لنظام تدقيق الدول الأعضاء:

يُظهر المسار التاريخي لنظام تدقيق الدول الأعضاء أن نشأته لم تكن وليدة لحظةٍ واحدة، بل جاءت ثمرةَ تطورٍ تدريجي داخل المنظمة البحرية الدولية، انتقل خلاله التدقيق من مبادرة تقييم طوعية إلى آلية مؤسسية أُدمجت ضمن البنية المعيارية للامتثال البحري الدولي. ويمكن عرض هذا التطور ضمن مراحل معيارية متعاقبة على النحو الآتي:

أولًا: مرحلة التأسيس الطوعي والتمهيد للإلزام (2003–2005)

شكّل قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية (IMO Assembly) رقم A.946(23) لعام 2003 نقطة الانطلاق حين أقر النظام الطوعي لتدقيق الدول الأعضاء، مع الإشارة الصريحة إلى عدم استبعاد تحوّله مستقبلًا إلى نظام إلزامي، وهو ما يكشف أن التدقيق صُمّم منذ البداية كأداة قابلة للترقية المعيارية داخل منظومة الامتثال البحري[1].

وتعزز هذا المسار بقرار الجمعية رقم A.974(24) لعام 2005 الذي وضع الإطار والإجراءات للنظام الطوعي، محددًا دورة التدقيق ومراحله، وهو ما نقل التدقيق من مستوى الفكرة إلى مستوى القواعد التشغيلية المؤسسية[2].

[1] IMO Assembly, Resolution A.946(23): Voluntary IMO Member State Audit Scheme, adopted 27 November 2003.

[2] IMO Assembly, Resolution A.974(24): Framework and Procedures for the Voluntary IMO Member State Audit Scheme, adopted 1 December 2005.

وبذلك يتضح أن نظام (IMSAS) هو حصيلة تطورٍ مؤسسي ومعياري تدريجي متعدد المراحل، شمل: إقرارًا مفاهيميًا، وتأطيرًا إجرائيًا وتكريساً معياريًا، ثم انتقالًا إلى إلزامٍ تعاهدي فعلي. ويعزز هذا التحول صدورُ نتائج التدقيق بصورة منتظمة، بما يرسّخ الطابع المؤسسي للنظام ويؤكد انتقاله من أداة طوعية إلى آلية مركزية ضمن منظومة الامتثال البحري الدولي[1].

ثانيًا: مرحلة تكريس الأساس التعاهدي للتدقيق (2009)

شكّل **قرار الجمعية البحرية رقم A.1018(26)** منعطفًا معياريًا في مسار تطور نظام تدقيق الدول الأعضاء، إذ أقر إدخال التدقيق على نحوٍ تدريجي عبر تضمين متطلباته ضمن الصكوك الإلزامية ذات الصلة. وبهذا لم يعد التدقيق برنامجًا طوعيًا منفصلاً، بل أصبح مسارًا ذا أساس تعاهدي يمهّد لإدراجه ضمن بنية الالتزامات الاتفاقية للدول الأطراف[2].

ويذهب كلٌّ من الباحثين **Ling Zhu** و**Henrik Jessen**، في دراستهما المعنونة "*From a Voluntary Self-Assessment to a Mandatory Audit Scheme: Monitoring the Implementation of IMO Instruments*" (2016)، إلى أن هذا التحول يمثل انتقالًا من نموذج المراجعة الذاتية الطوعية إلى نموذج التحقق المؤسسي من تنفيذ الالتزامات، بما يعكس إعادة تشكيل آليات الامتثال داخل المنظمة البحرية الدولية في اتجاه أكثر تنظيمًا ومركزية[3].

[1] The IMO's official historical overview and recent analytical documentation indicate that the Member State Audit Scheme evolved gradually from a voluntary initiative launched in 2003 into a mandatory scheme in force since 1 January 2016, and was incorporated into the compliance architecture through the III Code and the applicable audit framework and procedures. See: IMO, "Historic background" (MSAS); and IMO, Analysis of six consolidated audit summary reports (CASRs) under the IMO Member State Audit Scheme (IMSAS), III 10/INF.6, 1 May 2024.
Afriyie, K. A., An analysis of the voluntary IMO member state audit scheme, World Maritime University, Master's dissertation, 2007.

[2] IMO Assembly, Resolution A.1018(26): Further Development of the Voluntary IMO Member State Audit Scheme, adopted 25 November 2009.

[3] Akbarpoor, H., An Analysis of the Legal Aspects of the Mandatory Audit Scheme imposed upon the member States of the International Maritime Organization, (peer-reviewed journal article), 2021.

ثالثًا: مرحلة استكمال الإطار التنظيمي ومعيار القياس (2013)

اكتمل الإطار التنظيمي للتدقيق باعتماد **قرار الجمعية البحرية رقم A.1067(28)** الذي وضع "الإطار والإجراءات" لنظام التدقيق، محددًا أهدافه ومبادئه ونطاقه ومسؤوليات الأطراف، ومؤسسًا بذلك لهيكل تنظيمي واضح يحكم دورة التدقيق ومراحله[1].

وفي السياق ذاته، اعتمد **قرار الجمعية البحرية رقم A.1070(28)** "**مدونة تنفيذ صكوك المنظمة البحرية الدولية**" (*IMO Instruments Implementation Code – III Code*) باعتبارها معيارًا مرجعيًا لتقييم مدى امتثال الدول لالتزاماتها التنفيذية، الأمر الذي منح التدقيق أداة قياس معيارية محددة وربطه بمعايير موضوعية قابلة للتحقق[2].

ويذهب **Ling Zhu و Henrik Jessen**، في الدراسة المشار إليها سابقاً (2016)، إلى أن اقتران الإطار الإجرائي لنظام التدقيق بمدونة **III Code** هو الذي أضفى على IMSAS طابعه كمنظومة رقابية ذات بنيان معياري متكامل، قابلة للإدماج ضمن الالتزامات الاتفاقية للدول، بما يجعله يتجاوز نطاق التقييم الإداري البحت إلى مستوى آلية تحقق مؤسسية من التنفيذ[3].

رابعًا: مرحلة الإلزام والتكريس التطبيقي للتدقيق (2016)

دخلت التعديلات المعتمدة على عدد من صكوك المنظمة حيّز النفاذ في **1 يناير 2016**، فأضحى التدقيق إلزاميًا بوصفه متطلبًا للتحقق من التقيد مرتبطًا مباشرةً بالالتزامات الاتفاقية للدول الأطراف[4].

ويؤكد التطبيق العملي للنظام هذا الطابع التراكمي، من خلال التقارير التجميعية الدورية للدروس المستفادة من عمليات التدقيق، المعروفة باسم **التقرير التجميعي لنتائج التدقيق (Consolidated Audit Summary Report – CASR)**، ومنها التقرير التجميعي الثامن لعام 2025، الذي يُظهر انتظام

[1] IMO Assembly, Resolution A.1067(28): Framework and Procedures for the IMO Member State Audit Scheme (IMSAS), adopted 4 December 2013.

[2] IMO Assembly, Resolution A.1070(28): IMO Instruments Implementation Code (III Code), adopted 4 December 2013.

[3] Zhu, L. & Jessen, H., From a Voluntary Self-Assessment to a Mandatory Audit Scheme – Monitoring the Implementation of IMO Instruments, Lloyd's Maritime and Commercial Law Quarterly, Vol. 3, 2016, pp. 389–411.

[4] IMO, Mandatory audits and other treaty amendments enter into force on 1 January 2016 (Press Briefing, 22 December 2015).

عمليات التدقيق وتكرار أنماط الفجوات التنفيذية في مجالات التشـريع الوطني والهيكل المؤسـسـي وآليات الإنفاذ[1].

كما تعكس تقارير التدقيق النهائية المنشورة لبعض الدول استقرار النموذج الإجرائي للتدقيق واعتماده على الإطار المعتمد ومدونة **III Code** بوصفها معيار القياس المعتمد في تقييم التنفيذ[2].

ويشـــير الباحث **Hamidreza Akbarpoor**، في دراســـته المعنونة "*Legal Aspects of the Mandatory Audit Scheme Imposed upon the Member States of the IMO*" (2021)، إلى أن القيمة العملية للنظام لا تقتصـــر على الكشـــف عن أوجه القصـــور بل تمتد إلى إرســـاء مســـار إصـــــلاحي قائم على المتابعة وخطط الإجراءات التصـــــحيحية، بما يقرّبه من منطق حوكمة الامتثال في القانون الدولي أكثر من كونه مجرد آلية تفتيش إداري تقليدي[3].

الفرع الثاني: الإطار الإجرائي والمعياري للتدقيق ومسؤوليات الدولة الخاضعة له:

يقوم نظام تدقيق الدول الأعضـــاء (IMSAS) على مبدأ مؤداه أن الامتثال للصـــكوك البحرية لا يُســـتدل عليه من وجود التشـــريعات أو الانضـــمام الشـــكلي فحســـب، بل من خلال قياس مدى ترجمة الالتزامات الدولية إلى ترتيبات وطنية قابلة للتحقق تشـــمل التشـــريع، وبنية الإدارة البحرية، وأدوات الإنفاذ والرقابة والتحقيق، ويجد هذا التصور سندًا في قضاء محكمة العدل الدولية الذي ربط معيار العناية الواجبة بوجود منظومة وطنية فاعلة (تشريعًا وإجراءات ترخيص وإنفاذًا) وباستخدام الوسائل المتاحة لتفادي الإخلال، بما يجعل تقييم الامتثال قائمًا على أداء البنية الوطنية لا على مجرد الانضمام الشكلي أو وجود النص[4].

---

[1] IMO, Circular Letter No.5057: IMO Member State Audit Scheme – Consolidated Audit Summary Report (CASR), 1 September 2025.

[2] Government of the Netherlands, IMO-IMSAS Audit of the Kingdom of the Netherlands – Final Report, published 23 January 2024.

[3] IMO, Member State Audit Scheme (MSAS/IMSAS) – official overview and references to CASR.

[4] Barchue argues that the IMO Member State Audit Scheme functions as a compliance-governance tool for evaluating States' performance in implementing maritime conventions, and that its institutionalization enhances global ocean governance by shifting attention from formal commitment to verifiable national implementation and capacity-building oriented follow-up.

المنظمـة البحريـة الـدوليـة، الجمعيـة العـامـة، قرار A.1067(28): Framework and Procedures for the IMO Member State Audit Scheme (IMSAS)، معتمد بتاريخ 4 ديسمبر/كانون الأول 2013 .

وعلى هذا الأســـاس صُـــمّم نظام (IMSAS) كمنظومة ثلاثية الركائز تجمع بين: إطار معياري يحدد المرجعيات ومقاييس التقييم، وإطار إجرائي يضـــبط دورة التدقيق ومراحله، ومســـؤوليات تقع على عاتق الدولة المدقَّقة بما يضمن فعالية التقييم ومصداقية المتابعة[1].

أولًا: الإطار المعياري للتدقيق:

- **الإطار المرجعي الأعلى (Framework)** : يشـــكّل قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية رقم A.1067(28) المرجع الجوهري لنظام التدقيق، إذ يحدد بصـــورة منهجية أهداف التدقيق ومبادئه ونطاقه ويبين مســؤوليات الأطراف المعنية ويؤطر بُعد بناء القدرات بوصــفه جزءًا ملازمًا لفلســفة النظام. ويؤكد القرار ذاته أن التدقيق يســتند إلى الإجراءات وإلى مدوّنة تنفيذ صــكوك المنظمة البحرية الدولية (IMO Instruments Implementation Code – III Code) بوصــفها الإطار المعياري الناظم لالتزامات الدول في مجال التنفيذ بوصفها معيار القياس الموضوعي للتقييم[2].
- **مدونة (III Code) بوصــفها معيار القياس المعياري:** منحت مدونة (III Code) التدقيق معيارًا قابلًا للتحقق والمســاءلة الفنية، ذلك أنها تقرر متطلبات تنفيذية تتصــل بالبنية التشــريعية والتنظيم المؤســسـي للإدارة البحرية، وأدوات الإنفاذ والرقابة والتحقيق في الحوادث وإدارة التفويض للهيئات المعترف بها وغيرها من عناصـــر التنفيذ. وبذلك يتحول التدقيق عمليًا من مجرد تقويم إداري عام إلى فحص امتثال قائم على حد أدنى من مقتضيات التنفيذ التي يمكن قياسها ومراجعته[3].

---

[1] Lawrence Barchue, Sr., "The IMO, the Audit Scheme, and Its Role in Global Ocean Governance," in The IMLI Treatise on Global Ocean Governance, Volume III: IMO and Global Ocean Governance, ed. David Joseph Attard, Rosalie P. Balkin, and Donald W. Greig (Oxford: Oxford University Press, 2018), 250–265.

A.1070(28): IMO Instruments Implementation Code (III Code)، المنظمة البحرية الدولية، الجمعية العامة، قرار معتمد بتاريخ 4 ديسمبر/كانون الأول 2013.

[2] المنظمة البحرية الدولية، IMSAS) Auditor's Manual for the IMO Member State Audit Scheme) (يتضمن نموذج Statement of Confidentiality وأحكام السرية وملفات التدقيق الخاصة بالدول) صادر ضمن وثائق النظام (ومرتبط بالتداول عبر Circular Letter No.3425 وتعديلاته.

[3] حكومة مملكة هولندا، IMO-IMSAS Audit of the Kingdom of the Netherlands، تقرير تدقيق (يتضـــمن عرض مرحلة ما قبل التدقيق/الاستبيان القبلي ونطاق التحقق)، منشور بتاريخ 23 يناير/كانون الثاني 2024.

◆ **أدلة التدقيق ومتطلبات السرية كضمانات معيارية:** يُستكمل البناء المعياري بوثائق تشغيلية في مقدمتها دليل المدققين (Auditor's Manual) الذي يحدد قواعد سلوك فريق التدقيق ومتطلبات السرية وآليات التعامل مع الملف السري الخاص بكل دولة (State-specific Confidential Audit File) كما يُلزم أعضاء فريق التدقيق بتوقيع إقرار بالسرية (Statement of Confidentiality) .

وتكتسب هذه الضمانات أهمية خاصة لأنها تُرسخ بيئة تدقيق قائمة على الثقة المؤسسية وتبادل المعلومات الحساسة بما يكفل فعالية عملية التحقق ويحد من تسييسها[1].

ثانيًا: الإطار الإجرائي للتدقيق:

يُدار التدقيق ضمن دورة إجرائية منظمة تتجسد في الإطار المعتمد بموجب قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية رقم(28)A.1067 وتنعكس عمليًا في التقارير النهائية المنشورة التي تتبع المنهجية ذاتها وتُظهر التسلسل المرحلي لعملية التدقيق[2]. ويمكن بيان مراحل التدقيق على النحو الآتي:

– **مرحلة ما قبل التدقيق:** تعد مرحلة ما قبل التدقيق جزءًا جوهريًا من المنهجية الإجرائية لنظام IMSAS، إذ تبدأ بتبادل البيانات الأولية وتحضير الوثائق الوطنية ذات الصلة، ثم تعبئة الاستبيان التمهيدي للتدقيق (Pre-Audit Questionnaire – PAQ) بوصفه أداةً لتجميع المعلومات الأساسية حول الإطار التشريعي، وبنية الإدارة البحرية، وآليات الإنفاذ والرقابة والتحقيق، وترتيبات التفويض[3].

وتُسهم هذه المرحلة في تضييق نطاق التحقق وتحديد مجالات التركيز قبل الزيارة الميدانية، بما يرفع كفاءة التدقيق ويعزز قابلية نتائجه للمتابعة ضمن مسارٍ إصلاحي لاحق[4].

– **مرحلة التدقيق الميداني:** تتمثل هذه المرحلة في عقد الاجتماعات الافتتاحية، وإجراء المقابلات وفحص الوثائق والتحقق من البنية التشريعية والمؤسسية ومن آليات الإنفاذ والرقابة وذلك في ضوء وظائف الدولة بوصفها دولة علم، ودولة ميناء، ودولة ساحل، وفق الصكوك البحرية الدولية المنطبقة. وتُظهر التقارير

---

[1] حكومة مملكة هولندا، IMO-IMSAS Audit of the Kingdom of the Netherlands – Final Report، تقرير نهائي (يتضمن ربط النتائج بقرار A.1067(28) وبمدونة III Code)، منشور بتاريخ 23 يناير/كانون الثاني 2024.

[2] المنظمة البحرية الدولية، Circular Letter No.5057، بتاريخ 1 سبتمبر/أيلول 2025، IMO Member State Audit Scheme – Consolidated Audit Summary Report (CASR) التقرير التجميعي الثامن.

[3] Guggisberg, S. A. (2020). Independent, Compulsory, and Centralized Verification of States' Obligations in Fisheries: Can the IMO Audit Scheme for Shipping Law Be Used as an Example to Follow? International Community Law Review, 22(3–4), 513–531.

[4] أفكرين، محسن. القانون الدولي للبحار. القاهرة/بيروت: دار النهضة العربية، 2020.

أن نطاق التدقيق يرتبط مباشـــرة بهذه الوظائف الثلاث باعتبارها مرتكزات تقييم التنفيذ العملي للالتزامات الدولية[1].

– **مرحلـة التقرير والنتـائج:** تنتهي العمليـة إلى إعداد تقرير وفق الإطـار المعتمد بموجـب قرار جمعيـة رقم(28)A.1067، يتضـــمن ملاحظات ونتائج مرتبطة بمتطلبات مدوّنة تنفيذ صـــكوك المنظمة البحرية الدولية (III Code) وبالصكوك البحرية الدولية المنطبقة، بما يضمن إسناد النتائج إلى مرجعيتها المعيارية وعدم الاكتفاء باســـتنتاجات وصـــفية عامة. وتُظهر التقارير المنشـــورة التزامًا منهجيًا ببنية القرار A.1067(28)وبإحالة النتائج إلى معيار القياس المعتمد[2].

– **مرحلة المتابعة وخطة الإجراءات التصـــحيحية:** لا يكتمل الإطار التنفيذي للتدقيق عند حد التقرير، بل يتبلور من خلال المتابعة وتنفيذ خطة الإجراءات التصـحيحية .(Corrective Action Plan – CAP) ويتأكد هذا البعد في التقارير التحليلية المجمّعة لنظام التدقيق (Consolidated Audit Summary Reports – CASR) التي تصدرها المنظمة البحرية الدولية لاستخلاص الدروس المستفادة وإبراز أنماط القصـور المتكررة، بما يدل على أن النظام مُصـمم لإحداث تحسـين مؤسـسـي مسـتمر، لا لمجرد توصـيف حالة قائمة أو إصدار تقرير نهائي معزول[3].

ثالثًا: مسؤوليات الدولة الخاضعة للتدقيق:

تتوزع مسؤوليات الدولة المدققة من الناحية القانونية والوظيفية على ثلاث مراحل مترابطة:

• **مسـؤوليات التعاون وتوفير المعلومات:** تلتزم الدولة بتيسـير مهمة فريق التدقيق عبر ضـمان الوصـول إلى الوثائق والمعلومات والجهات المختصة، وإتاحة إجراء المقابلات والتحقق. وتبرز أهمية هذه المسؤولية لأن التدقيق يقوم على اختبار التنفيذ، لا على العرض الشكلي للتشريعات أو التصريحات العامة[4].

• **مســؤوليات الســرية وحماية البيانات:** مع أن التزام الســرية يقع أصـــالةً على فريق التدقيق وفق دليل المدققين إلا أن الدولة تظل طرفاً محورياً في تنظيم تدفق المعلومات الحســـاســـة وحماية الوثائق الوطنية المرتبطة بالتدقيق، في ضـوء وجود ملف تدقيق سري وآليات تداول مقيدة. وتُعد السرية هنا ضـمانة بنيوية

[1] حمد الله، حمد الله محمد. القانون البحري. القاهرة/بيروت: دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، 2024.

[2] البزاز، محمد. حماية البيئة البحرية: دراسة في القانون الدولي. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2006.

[3] عبد الوارث، عبده عبد الجليل. حماية البيئة البحرية من التلوث في التشـــريعات الدولية والداخلية. الإســـكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

[4] الشيوي، عبد السلام منصور. الحماية الدولية للبيئة المائية من التلوث. القاهرة/بيروت: دار النهضة العربية، 2010.

لاســـتدامة النظام لأنها تحافظ على الثقة المطلوبة لتبادل بيانات قد تكون حســـاســـة إدارياً أو أمنياً أو تشغيلية[1].

• **مسؤوليات المعالجة اللاحقة وسدّ فجوات التنفيذ:** تتجسد القيمة العملية لمسؤوليات الدولة في الانتقال من التشـخيص إلى الإصـلاح من خلال تحديث الإطار التشـريعي، وإعادة تنظيم الإدارة البحرية وتعزيز آليات الإنفاذ والرقابة والتحقيق وإدارة التفويض بما يتوافق مع متطلبات مدونة (Code III) يتقاطع هذا البعد مع الفقه القانوني المتصـل بالامتثال الذي ينظر إلى آليات التدقيق غير القضـائي بوصـفها أدواتٍ تنظيمية لإنتاج مسـارات إصـلاح مؤسـسـي عبر المتابعة وخطط الإجراءات التصـحيحية، بدل الاكتفاء بالجزاءات أو المساءلة القضائية[2].

يتضـح أن نظام (IMSAS) يقوم على تلازمٍ بنيوي بين معيار القياس والإطار الإجرائي، إذ يوفر الإطار المعياري المتمثل في قرار جمعية المنظمة البحرية الدولية رقم A.1067(28) (III Code) أسـاسـاً موضـوعيًا للتقييم ويضـمن قابلية مخرجات التدقيق للتحقق والإسـناد إلى مرجعيتها المعيارية، وفي المقابل يكفل الإطار الإجرائي انتظام دورة التدقيق وتسلسلها، بما يسمح بانتقال النتائج من مستوى التشخيص إلى مستوى المتابعة وتنفيذ التدابير التصحيحية[3].

وفي ضـوء ما تقدم، يتضـح أن نظام تدقيق الدول الأعضـاء **IMSAS** لا ينهض بوظيفةٍ فنية محضـة، بل يتموضع كآلية تحقق مؤسسية تُسهم في إعادة توجيه الامتثال من مجرد استيفاء شكلي للالتزامات إلى بناء منظومات وطنية قابلة للقياس والمراجعة. فاعتماد النظام على الإطار المعتمد ومدونة **III Code** بوصفها معيار القياس يُحوّل الالتزامات البحرية إلى متطلبات تنفيذ وتشـــغيل يمكن التحقق منها، بينما تُترجم حلقة المتابعة وخطط الإجراءات التصحيحية (**CAP**) نتائج التدقيق إلى مسار إصلاحي قابل للتقويم، بما يعزز

---

[1] عبد الحافظ، معمر رتيب محمد. القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث: خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث. القاهرة/بيروت: دار النهضة العربية، 2017.

[2] داود، عبد المنعم محمد. القانون الدولي للبحار والمشكلات البحرية العربية. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2014.

[3] Akbarpoor, Hamidreza, and Ehsan Kamrani, "An Analysis of the Legal Aspects of the Mandatory Audit Scheme imposed upon the member States of the International Maritime Organization", International Journal of Maritime Policy 1(1) (2021): 37–63 (arguing that IMSAS operates as a compliance-oriented regulatory mechanism and does not, by itself, create a new independent international obligation), DOI: 10.22034/irlsmp.2020.109619.
MSC-MEPC.2/Circ.19, Guidance in relation to the IMO Member State Audit Scheme (IMSAS) to assist in the implementation of the III Code by Member States, 18 July 2024, Annex (Part B: Member State Manual to assist in the preparation for the audit under IMSAS) (pre-audit preparation; PAQ completion and submission via GISIS; supporting documentation

منطق التحسين المؤسسي المستمر بوسائل غير قضائية. وانطلاقًا من هذه الدلالة، يتناول المطلب الثاني الآثار القانونية والوظيفية التي يرتبها التدقيق الإلزامي على التزامات الدول، وحدود القيمة المعيارية لنتائجه، وإمكان توظيفها—في نطاقها الوظيفي—كفي تقويم العناية الواجبة ومسارات المسؤولية الدولية والإصلاح المؤسسي[1].

المطلب الثاني: الآثار القانونية والوظيفية للتدقيق الإلزامي على التزامات الدول:

يشكل التدقيق الإلزامي ضمن نظام(IMSAS) بعد استكمال ضبط أسسه المعيارية وإجراءاته وتحديد مسؤوليات الدولة الخاضعة له، مدخلًا إلى بحث مسألة أكثر جوهرية تتعلق بطبيعة الآثار التي يفضي إليها هذا النظام. فالتدقيق لا يقتصر على توصيف الواقع التنفيذي، بل يسهم في الكشف عن فجوات التنفيذ الوطني، وإعادة تحديد مستوى التنفيذ الواجب قانونً وتوجيه مسارات الإصلاح التشريعي والمؤسسي عبر المتابعة وخطط الإجراءات التصحيحية. ومن ثم يتطرق هذا المطلب إلى بيان الآثار القانونية والوظيفية للتدقيق الإلزامي على التزامات الدول، وحدود قيمته المعيارية غير المباشرة ومدى إسهامه في تعزيز الامتثال ضمن منظومة الحوكمة البحرية الدولية.

الفرع الأول: التدقيق كآلية لتعزيز الامتثال وتحديد مضمون الالتزامات الدولية:

يشكل التدقيق الإلزامي ضمن نظام **(IMSAS)** بعد استكمال ضبط أسسه المعيارية وإجراءاته وتحديد مسؤوليات الدولة الخاضعة له، مدخلًا إلى بحث مسألة أكثر جوهرية تتعلق بطبيعة الآثار التي يفضي إليها هذا النظام. فالتدقيق لا يقتصر على توصيف الواقع التنفيذي، بل يسهم في الكشف عن فجوات التنفيذ الوطني، و**إعادة تحديد مستوى التنفيذ الواجب قانونً** وتوجيه مسارات الإصلاح التشريعي والمؤسسي عبر المتابعة وخطط الإجراءات التصحيحية. ومن ثم ينتقل هذا المطلب إلى بيان الآثار القانونية والوظيفية للتدقيق الإلزامي على التزامات الدول، وحدود قيمته المعيارية غير المباشرة ومدى إسهامه في تعزيز الامتثال ضمن منظومة الحوكمة البحرية الدولية[2].

• **التدقيق بوصفه "ترجمة معيارية" للالتزامات إلى متطلبات تنفيذ قابلة للقياس:** يقوم نظام (IMSAS)من حيث وظيفته العملية على تحويل الالتزامات البحرية إلى قائمة مرجعية معيارية للتدقيق،

[1] International Court of Justice, Certain Activities Carried Out by Nicaragua in the Border Area (Costa Rica v. Nicaragua) and Construction of a Road in Costa Rica along the San Juan River (Nicaragua v. Costa Rica), Judgment, 16 December 2015, paras. 101, 204–205 (recalling Pulp Mills and linking due diligence to domestic legislation/authorization processes).

[2] المنظمة البحرية الدولية، MSAS/IMSAS (Member State Audit Scheme)، الصفحة الرسمية للنظام وما يتصل به من مخرجات وتقارير.

مرجعها الإطار والإجراءات ومدوّنة(III Code) إذ تحدد هذه المدوّنة عناصـــر تنفيذ لازمة في مجالات الســلامة ومنع التلوث والتدريب وخطوط التحميل وغيرها، بما يجعل الامتثال محل تقييم وفق معيار محدد لا وفق تقدير إداري فضفاض[1].

وتكتســـب عملية تحويل الالتزامات إلى معايير تنفيذ أهميتها، لأنها تحد من تفاوت التطبيق بين الدول[2]، فبدل الاكتفاء بوجود التزامات عامة يصـبح محل السـؤال هو مدى قيام الدولة بإنشـاء منظومة وطنية تُنتج الأثر الذي تتطلبه الصـكوك البحرية (سلطات مختصـة، إجراءات تفتيش، نظام شـهادات، تحقيقات، تنظيم التفويض...)[3].

• **التدقيق وتعزيز معيار "العنايـة الواجبـة" في تنفيذ التزامات دولـة العلم والميناء والســـاحل:** تؤكد اجتهادات المحكمة الدولية لقانون البحار – International Tribunal for the Law of the Sea) (ITLOSأن التزامات الدولة في المجالات البحرية ذات طبيعة عناية واجبة (due diligence) أي التزام ببذل "جميع التدابير المناسـبة" وفق المخاطر والقدرات والسـياق لا مجرد التزام شـكلي. إذ أكدت المحكمة في رأيها الاستشاري لعام 2024 (قضية رقم 31) أن القوانين واللوائح الوطنية ذات الصلة يجب أن تكون "على الأقل بذات الأثر" الذي تُحدثه القواعد والمعايير الدولية المقبولة عمومًا، بوصـــف ذلك حدًّا أدنى يتعين أن يبلغه التنظيم الوطني[4].

ومن هذا المنظور لا يضـيف نظام (IMSAS) قاعدة جديدة بقدر ما يوفر آلية قياس لمدى تحقق العناية الواجبة عمليًا، وبذلك لا ينصـرف التقييم إلى مجرد التحقق من وجود التزامات عامة أو نصـوص قانونية شـكلية بل إلى فحص مدى قيام الدولة ببناء منظومة وطنية متكاملة قادرة على إنتاج الأثر القانوني الذي

[1] المنظمة البحرية الدولية، قرار الجمعية A.1067(28): Framework and Procedures for the IMO Member State Audit Scheme (IMSAS)، 4 ديسمبر 2013.

[2] المنظمة البحرية الدولية، قرار الجمعية A.1070(28): IMO Instruments Implementation Code (III Code)، 4 ديسمبر 2013.

[3] المنظمة البحرية الدولية، MSC-MEPC.2/Circ.19: Guidance for Member States in the implementation of the III Code and preparation for IMSAS audits، 18 يوليو 2024.

[4] International Tribunal for the Law of the Sea (ITLOS), Request for an advisory opinion submitted by the Commission of Small Island States on Climate Change and International Law (COSIS), Case No. 31, Advisory Opinion, 21 May 2024, para. 279.

تستهدفه الصكوك البحري من خلال توزيع الاختصاصات وتنظيم السلطات المختصة وإرساء إجراءات التفتيش والاعتماد وضبط نظم الشهادات والتحقيق، بما يضمن فعالية التنفيذ لا مجرد وجوده الشكلي[1].

• **التدقيق كأداة لتعزيز "القواعد والمعايير المقبولة عمومًا" ومواءمتها وطنيًا:** في القانون البحري الدولي، تُحيل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار (United Nations Convention on the Law of the Sea – UNCLOS) في مواضع متعددة إلى "القواعد والمعايير الدولية المقبولة عمومًا" التي تُعتمد عبر "المنظمة الدولية المختصة"[2].

ويُقصد بها عمليًا المنظمة البحرية الدولية بالنسبة للسلامة ومنع التلوث من السفن وهذا الربط يجعل صكوك (IMO) نقطة ارتكاز معيارية لالتزامات التنفيذ الوطني[3].

وفي هذا السياق يؤدي نظام (IMSAS) وظيفة تعزيز الامتثال من خلال التحقق من مدى مواءمة القواعد الوطنية مع تلك المعايير المقبولة عمومًا ثم من مدى فاعلية إنفاذها[4].

وبذلك يصبح التدقيق حلقة وصل معيارية بين قاعدة دولية مرجعية وبين التطبيق الوطني بوصفه مجال الامتثال الفعلي[5].

وتتجلى أهمية هذا الدور في ضوء ما استقر عليه قضاء (ITLOS) في رأيه الاستشاري بشأن الصيد غير القانوني وغير المُبلغ عنه وغير المنظم (Illegal, Unreported and Unregulated fishing – IUU fishing)، إذ قرر أن التزامات الدولة ولا سيما دولة العلم تُعد التزامات عناية واجبة، وأن قيام المسؤولية يرتبط بالإخفاق في اتخاذ التدابير الضرورية والمناسبة لضمان الامتثال، فضلًا عن التأكيد على مركزية واجب التعاون في هذا المجال.

---

[1] المحكمة الدولية لقانون البحار، الرأي الاستشاري (قضية رقم 21 – SRFC): Advisory Opinion of 2 April 2015، بشأن مسؤوليات دولة العلم والعناية الواجبة في مكافحة الصيد غير المشروع.

[2] حكومة مملكة هولندا، IMO-IMSAS Audit of the Kingdom of the Netherlands – Final Report، 23 يناير 2024 (يوضح أن "IMSAS basis to assess" امتثال الدولة ويُحيل إلى III Code كمرجعية.

[3] الأمم المتحدة، United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS)، النص الرسمي (الإحالات إلى "القواعد والمعايير المقبولة عمومًا" عبر المنظمة المختصة).

[4] المنظمة البحرية الدولية، وثيقة قانونية: LEG/MISC.8 (2014) بشأن علاقة UNCLOS بصكوك المنظمة، وإيضاح مواضع "المنظمة الدولية المختصة" ومعايير GAIRS.

[5] Victor Alencar Mayer Feitosa Ventura, "Tackling illegal, unregulated and unreported fishing: the ITLOS Advisory Opinion on Flag State Responsibility for IUU fishing and the principle of due diligence," Revista de Direito Internacional, Vol. 12, No. 1 (2015), pp. 49–66, DOI: 10.5102/rdi.v12i1.3361.

ويعزز هذا الطرح ما ذهب إليه عدد من الفقه عند تحليل الرأي الاستشاري بشأن الصيد غير القانوني وغير المُبلّغ عنه وغير المنظم (IUU)، من أن "العناية الواجبة" معيارٌ متغير المحتوى تُقاس به كفاءة التدابير الوطنية وواقع إنفاذها، بما يجعل نتائج التدقيق من حيث كشفها لقصور الإجراءات والقدرات، مادة ذات صلة في تقويم مدى استيفاء الدولة لمقتضيات العناية الواجبة[1].

• **التدقيق وآلية المتابعة: من التشخيص إلى الإلزام الوظيفي بالإصلاح:** من أبرز ما يميز نظام (IMSAS)أنه لا يتوقف عند تقرير النتائج، بل يرتكز على المتابعة وخطط الإجراءات التصحيحية؛ وهو ما تُظهره التقارير التجميعية لملخصات نتائج التدقيق (Consolidated Audit Summary Reports – CASR) التي تكشف عن أنماط فجوات متكررة (قصور تشريعي، ضعف تنظيم التفويض، نقص الموارد، خلل في التحقيقات...) ثم تحفز الدول على معالجتها عبر مسارات قابلة للقياس زمنياً ومؤسسياً[2].

كما تدعم الوثائق الإرشادية الصادرة عن المنظمة البحرية الدولية، ولا سيما التعميم المشترك MSC–MEPC.2/Circ.19 2024 بشأن إرشادات تنفيذ مدونة (Code III) والاستعداد لتدقيق نظام (IMSAS)، اعتبار هذه العملية جزءًا من بيئة «تعزيز الأداء» لا مجرد الرقابة، بما يعزز الطابع الوظيفي للنظام ويجعل الامتثال مسارًا للتحسين المؤسسي.

ويرى الباحث أن أثر نظام (IMSAS) في الامتثال لا يتجسد في خلق التزام مستقل جديد، بل في إعادة هندسة الالتزامات القائمة عبر تحويلها إلى معايير تنفيذ قابلة للمراجعة وربطها بدورة متابعة تُنتج ضغطًا مؤسسيًا للإصلاح. ومن ثم يتجلى الأثر إلى كونه معياريًا غير مباشر يرفع سقف التوقعات التنفيذية ويحد من الامتثال الشكلي، دون أن يتحول إلى نظام جزاءات أو تقاضٍ.

الفرع الثاني: القيمة المعيارية لنتائج التدقيق وأثرها في المسؤولية والإصلاح المؤسسي:

لا تقتصر نتائج التدقيق ضمن نظام **IMSAS** على وظيفة وصفية تُحصي جوانب القصور أو تُسجّل الملاحظات، بل تؤدي–بحكم بنيتها القائمة على **مدونة (III Code)** وبحكم إدماجها في **دورة متابعة** تشمل خطط الإجراءات التصحيحية ومراجعة التقدم–وظيفةً معياريةً عملية تتمثل في إنتاج "معيار تشغيل"

---

[1] المنظمة البحرية الدولية، Circular Letter No.5057 (1 September 2025): Consolidated Audit Summary Report (CASR) (التقرير التجميعي الثامن)

[2] المنظمة البحرية الدولية، MSC-MEPC.2/Circ.19، Guidance in relation to the IMO Member State Audit Scheme (IMSAS) to assist in the implementation of the III Code by Member States، 18 يوليو/تموز 2024، الملحق (Annex)، الجزء (Part B: Member State Manual).

لتقييم التنفيذ الوطني. ومع أن التدقيق يظل آليةً غير قضـــائية ولا يفضـــي بذاته إلى جزاءات، فإن أثره يتجلى في قدرته على تحويل الالتزامات العامة إلى مؤشـــرات تنفيذ قابلة للقياس والمراجعة، بما يتيح توظيف النتائج داخليًا في الحوكمة والإصلاح المؤسسي، كما يسمح ضمن حدود وظيفية بالاستناد إليها بوصفها قرينة تقنية عند توصيف الامتثال أو رصد مظاهر الإخلال في سياق المسؤولية الدولية[1].

ولتفادي الخلط بين "المعيارية" و"الإلزام"، يُقصـــد بالقيمة المعيارية هنا **معيارية إجرائية أو تشـــغيلية:** أي قدرة النتائج على إعادة ترتيب توقعات التنفيذ وتحديد ما يُعدّ "تنفيذًا ســـليمًا" عمليًا، دون أن تتحول إلى مصدر مستقل يُنشئ التزامًا دوليًا جديدًا خارج الصكوك القائمة[2].

أولًا: حدود "الإلزام" في نتائج التدقيق وتموضعها بين القانون الصلب والمرن:

من حيث الأصل، لا تُنشئ تقارير التدقيق التزامًا قضائيًا مباشرًا ولا تُعد بذاتها أساسًا لعقوبة أو جزاء. غير أن إنكار قوتها القانونية بالكامل يؤدي إلى نتيجة غير دقيقة؛ لأنها تؤدي وظيفة تنظيمية داخل منظومة الامتثال: فهي تُنتج تقويمًا مرجعيًا لمدى وفاء الدولة بمتطلبات التنفيذ التي تقررها صـــكوك المنظمة في ضـوء **III Code**، ثم تُحيل هذا التقويم إلى مسـار متابعة مؤسـسـي عبر **خطة الإجراءات التصـحيحية (CAP)**. وبذلك تقترب نتائج التدقيق من أن تكون "أداة معيارية إجرائية" تُفعّل الالتزامات القائمة وتزيد قابليتها للمساءلة الواقعية، دون أن ترتقي إلى مستوى إنشاء التزام دولي جديد مستقل[3].

وتجدر الإشـــارة أن التدقيق لا يتجاوز كونه تقييمًا إداريًا تقنيًا. والجواب أن الطابع التقني لا ينفي الأثر المعياري إذا كانت النتائج مُسنَدة إلى معيار معتمد (III Code) ومربوطة بدورة متابعة تُترجم النتائج إلى التزامات إجرائية داخلية (CAP، جداول زمنية، تقويم تقدّم). فهنا تكون "المعيارية" ناتجة عن بنية الإجراء ومخرجاته، لا عن ســلطة قضـــائية. ويتأكد ذلك عمليًا في التقرير النهائي لتدقيق هونغ كونغ، إذ بيّن أن "آلية المراقبة" داخل نظام التواصـــل والإبلاغ لم تكن محكمة بما يكفل اســـتيفاء متطلبات التواصـــل كافة، فحوّل هذا القصـــور إلى خطة إجراءات تصـــحيحية (CAP) تتضـــمن إســـناد مهمة تنســـيق الإبلاغ إلى

---

[1] المنظمة البحرية الدولية، Member State Audit Scheme (IMSAS) : بيان الغاية وطبيعة النظام والتحول إلى التزام تعاهدي.

[2] المنظمـــة البحريـــة الـــدوليـــة، Circular Letter No.5057 (1 September 2025): Consolidated Audit Summary Report (CASR) (إبراز منطق المتابعة وفق الإجراءات)

[3] MSC-MEPC.2/Circ.19 (18 July 2024): Guidance to assist in the implementation of the III Code and preparation for IMSAS audits (تعزيز "نهج التنفيذ/المراجعة" والاستعداد للتدقيق)

منصـــب محدد داخل الإدارة، مع مراقبة مســـتمرة ومراجعة دورية للالتزام[1]. كما يظهر المنطق ذاته في تقرير تدقيق مملكة هولندا بشـــأن قصـــور "متابعة الاحتجاز" لســـفن تحمل علمها، حيث تُرجِم القصـــور إلىCAP تُلزم بإعادة تنظيم مسؤوليات المتابعة وتحديد الموارد والإجراءات ومؤشرات التقييم امتثال[2].

ثانيًا: الأثر المعياري للتدقيق في "تحديد مستوى التنفيذ المطلوب":

تتجسد القيمة المعيارية الجوهرية لنتائج التدقيق في مساهمتها في تحديد الحدّ الأدنى العملي للتنفيذ السليم. فهي تعيد صياغة سؤال الامتثال من مجرد التحقق من وجود القاعدة (هل توجد قاعدة؟) إلى اختبار كفاءة المنظومة الوطنية في إنفاذ مقتضـــى القاعدة عمليًا (هل تعمل المنظومة الوطنية بما يحقق مقتضـــى القاعدة؟). وبذلك ينتقل تقييم الامتثال من مسـتوى "الوجود الشـكلي" إلى مسـتوى "الفعالية التشـغيلية" التي تشـمل التشـريع، وتوزيع الاختصـاص، والرقابة، والتحقيق، والتفويض، والموارد[3]. ويتجلى هذا الاتجاه في بعض التقارير النهائية المنشـورة التي تُقرِّر بصـيغ متقاربة أن نظام **IMSAS** يوفّر أسـاسًـا لتقييم مدى امتثال الدولة لالتزاماتها بموجب الصـكوك ذات الصـلة، مع إحالة مباشـرة إلى مدونة **III Code** بوصـفها معيار القياس المعتمد في عملية التقييم[4].

ويتأكد هذا المسـار كذلك مع الإرشـادات المشـتركة الصـادرة عن لجنتي السـلامة البحرية وحماية البيئة البحرية (MSC/MEPC) بشـأن تنفيذ **III Code** والاسـتعداد للتدقيق؛ إذ يعكس ذلك انتقال التدقيق من

[1] Guggisberg argues that IMSAS constitutes a centralized and regular model for verifying States' compliance through detailed audit procedures, including the possibility for the audited State to prepare a corrective action plan prior to the issuance of the final report; she nevertheless cautions that the model has significant limitations—most notably the absence of sanctions and the strict confidentiality governing audit reports—which may undermine its practical effectiveness where political will for reform is lacking.

[2] Solène Guggisberg, "Independent, Compulsory, and Centralized Verification of States' Obligations in Fisheries: Can the IMO Audit Scheme for Shipping Law Be Used as an Example to Follow?", International Community Law Review 22, nos. 3–4 (2020): 513–531, esp. 513–514, 526–527, DOI: 10.1163/18719732-12341445.

[3] Guggisberg, Solène, "Independent, Compulsory, and Centralized Verification of States' Obligations in Fisheries: Can the IMO Audit Scheme for Shipping Law Be Used as an Example to Follow?", International Community Law Review, Vol. 22 (2020), pp. 513–531.

[4] Akbarpoor, Hamidreza & Kamrani, Ehsan, "An Analysis of the Legal Aspects of the Mandatory Audit Scheme imposed upon the member States of the International Maritime Organization", (peer-reviewed journal article, 2021).

كونه مراجعة لاحقة إلى كونه أداة حوكمة تنفيذية تُسهم في ضبط الأداء مسبقًا عبر التخطيط والقياس والمراجعة، بما يرسّخ وظيفة النتائج كـ "معيار تشغيل" لتحسين التنفيذ لا كمجرد سردٍ لوضع قائم[1].

ثالثًا: نتائج التدقيق كعنصر داعم في بناء المسؤولية الدولية وحدود ذلك

في إطار المسؤولية الدولية، تُطرح نتائج التدقيق بوصفها قرينة استدلالية أو مؤشراً على واقع التنفيذ الوطني، غير أنها لا تُعد بمفردها إثباتًا قاطعاً على قيام فعل دولي غير مشروع. فوفق مشروع مواد لجنة القانون الدولي بشأن مسؤولية الدول عن الأفعال غير المشروعة دوليًا، تقوم المسؤولية على توافر ركنين: الإسناد والإخلال بالتزام دولي بصرف النظر عن الوسيلة التي تم من خلالها كشف الإخلال أو توثيقه[2].

- **وعليه، قد تُسهم نتائج التدقيق في:**

– تعزيز الاستدلال على وجود قصور تنفيذي (على مستوى التشريع أو الإنفاذ أو التحقيق أو التفويض) بوصفه واقعة يمكن البناء عليها في تقييم الامتثال[3].

– تدعيم مضمون معيار "العناية الواجبة" في تنفيذ التزامات الدولة البحرية، إذ تُقاس العناية الواجبة عمليًا بمدى توافر منظومات الوقاية والرقابة والإنفاذ وهي ذات العناصر التي يفحصها التدقيق[4].

غير أن لهذا الدور حدودًا معتبرة، لعل أبرزها: الطابع غير القضائي للتدقيق، واعتبارات السرية، بما في ذلك وجود ملف تدقيق سري خاص بالدولة وآليات تداول مقيّدة، الأمر الذي قد يحد من قابلية بعض الوثائق للتداول العلني أو الاحتجاج بها خارج إطار المنظمة[5].

رابعًا: الأثر المؤسسي الداخلي لنتائج التدقيق ومسار الإصلاح:

يمتاز نظام (IMSAS) بأن مخرجاته لا تقتصر على ملاحظات تقريرية، بل تُترجم إلى التزامات إجرائية تتمثل في إعداد خطة إجراءات تصحيحية (CAP) لكل ما يثبت من ملاحظات أو نتائج ضمن مهل

---

[1] Government of the Netherlands, IM(O-IMSAS Audit of the Kingdom of the Netherlands – Final Report, 23 January 2024 (إقرار التقرير بأن IMSAS "basis to assess" ومدى إحالاته إلى III Code)

[2] Government of the Netherlands ،IMO-IMSAS Audit of the Kingdom of the Netherlands – Final Report23 ، منشور January 2024)، جزء CAP المتعلق بـ detention follow-up وتحديد الأسباب الجذرية والإجراءات التصحيحية وإعادة توزيع المسؤوليات).

[3] لجنة القانون الدولي، Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts (2001) نص مشروع المواد.

[4] Government of the Netherlands, Final Report (2024) أمثلة الربط بين النتائج ومتطلبات التنفيذ

[5] Besson, Samantha, Due Diligence in International Law (2023) (تحليل معيار العناية الواجبة وتطوره كالتزام).

زمنية محددة وبنماذج معتمدة، وفق ما تُقرره الأدلة الفنية الصادرة عن المنظمة، ولا سيما(Member State Manual) وهو ما تُبرزه كذلك التقارير التجميعية لملخصات نتائج التدقيق المجمّعة (Consolidated Audit Summary Report – CASR)عبر إبراز أنماط القصور المتكررة وربطها بمسار التحسين المؤسسي المستمر[1].

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن الأثر الأكثر واقعية لنتائج التدقيق يتمثل في نقل الامتثال من كونه "التزامًا شكليًا" إلى "التزام وظيفي قابل للقياس"، عبر وصل التقييم بآليات المتابعة ثم بمسارات الإصلاح التشريعي والمؤسسي. ومن ثمّ تتجسد القيمة المعيارية للتدقيق في تدعيم التنفيذ الوطني بوسائل غير قضائية، وتحويل الالتزامات إلى برنامج إصلاح قابل للمتابعة والتقويم الدوري[2].

وخلاصة ذلك أن نتائج IMSAS لا تُنشئ التزامًا قضائيًا جديدًا بذاتها، لكنها تُنتج قيمة معيارية غير مباشرة عبر تحديد مستوى التنفيذ المطلوب، وتوفير أدوات القياس والمراجعة، وإطلاق مسارات متابعة وإصلاح. كما يمكن–ضمن حدود السرية والطابع غير القضائي– الاستناد إليها كقرائن داعمة عند تقييم مدى استيفاء معايير العناية الواجبة ومتطلبات التنفيذ، بما يعزز حوكمة الامتثال في القانون البحري الدولي[3].

في ختام البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات الآتية:

أولاً– النتائج:

1. تُظهر الدراسة أن نظام **IMSAS** يمثل تطورًا نوعيًا في مقاربة الامتثال البحري الدولي، إذ ينقل مركز الثقل من مجرد وجود القواعد الدولية إلى قياس تنفيذها الفعلي على المستوى الوطني.

---

[1] "Due Diligence" in Oxford Public International Law (EPIL) (مدخل مرجعي في مفهوم العناية الواجبة).

[2] المنظمة البحرية الدولية (IMO)، قرار الجمعية A.1067(28): Framework and Procedures for the IMO Member State Audit Scheme، 4 ديسمبر/كانون الأول 2013، الملحق (Annex)، فقرة السرية وتقييد تداول تقارير وسجلات التدقيق. (wwwcdn.imo.org)

[3] المنظمة البحرية الدولية(IMO) ، IMO Multilingual Glossary on IMSAS، مدخل : State-specific confidential audit fileملف تدقيق سري خاص بالدولة.

International Maritime Organization, Circular Letter No.5057, IMO Member State Audit Scheme -Consolidated Audit Summary Report (CASR), 1 September 2025 (including "lessons learned" and categorizing recurring findings/gaps).

2. تبيّن أن الإطار المعياري للتدقيق القائم على قرار الجمعية رقم **A.1067(28)** ومدونة تنفيذ صكوك المنظمة **(III Code)** يُرسخ التدقيق بوصفه فحصًا قائمًا على معيار موضوعي قابل للتحقق، لا على تقييم إداري عام.

3. يؤكد التحليل أن التدقيق لا يُنشئ التزامًا دوليًا مستقلًا جديدًا، لكنه يعيد ضبط مضمون الالتزامات القائمة عبر تحويلها إلى متطلبات تنفيذ قابلة للقياس والمراجعة.

4. تخلص الدراسة إلى أن القيمة التشغيلية الأهم للنظام تتجسد في مرحلة المتابعة وخطط الإجراءات التصحيحية **(CAP)**، حيث ينتقل التدقيق من أداة تقييم إلى آلية إصلاح مؤسسي وتحسين مستمر.

5. يُستفاد من تحليل تقارير التدقيق أن النتائج على الرغم من طابعها غير القضائي تحمل قيمة معيارية غير مباشرة بوصفها مؤشرًا عمليًا على مستوى العناية الواجبة المطلوب من الدولة في تنفيذ التزاماتها البحرية، من خلال اختبار فعالية المنظومة الوطنية (تشريعًا وتنظيمًا وإنفاذًا وتحقيقًا).

6. يتضح أن نظام **IMSAS** يمثل نموذجًا لحوكمة الامتثال في القانون البحري الدولي، يقوم على القياس والمتابعة وبناء القدرات أكثر من اعتماده على الجزاءات أو التقاضي.

ثانيًا: التوصيات:

1. تعزيز التكامل بين نتائج التدقيق والإصلاح التشريعي والتنظيمي، عبر اعتماد تقارير التدقيق ونتائجها مرجعًا لمراجعة القوانين واللوائح الوطنية ذات الصلة، بما يضمن مواءمتها مع متطلبات III Code وتحويلها إلى قواعد تنفيذية قابلة للتحقق.

2. إرساء آلية وطنية دائمة لمتابعة خطة الإجراءات التصحيحية (CAP)، من خلال وحدة/لجنة متابعة مختصة تُحدد المسؤوليات والآجال ومؤشرات الإنجاز، وتضمن عدم اختزال التفاعل مع التدقيق في "استجابة ظرفية" مرتبطة بموعده فقط.

3. تعزيز البنية المؤسسية للإدارة البحرية ولا سيما في مجالات التفتيش والرقابة والتحقيق وإدارة التفويض مع توحيد الإجراءات وتطوير نظم التوثيق والتقارير بما يتوافق مع III Code ومعايير الأداء المعتمدة في التدقيق.

4. دعم برامج بناء القدرات الفنية والإدارية بصورة موجهة لسد الفجوات المتكررة التي تكشفها نتائج التدقيق، بما في ذلك التدريب وتخصيص الموارد وتحسين أدوات جمع البيانات وإدارة المخاطر، لضمان تحويل الملاحظات إلى إصلاحات قابلة للقياس.

5. ترسيخ الشفافية المؤسسية الداخلية في التعامل مع نتائج التدقيق وخطط التصحيح، عبر نشر النتائج داخليًا على الجهات ذات الصلة وتفعيل آليات المساءلة الإدارية مع مراعاة ضوابط السرية وتداول الوثائق وفق إطار نظام IMSAS، بما يعزز ثقافة الامتثال والتحسين المستمر.

6. تشجيع الدراسات القانونية المقارنة حول نظام IMSAS وآليات التحقق من التقيد في منظمات دولية أخرى، بهدف تطوير فهم أعمق لتطور أدوات الامتثال غير القضائية، وتحديد أفضل الممارسات القابلة للنقل إلى الحوكمة البحرية الوطنية.

References:

- A.A.J. ʿAbd al-Warith, *Protection of the Marine Environment from Pollution in International and Domestic Legislation*, Al-Maktab al-Jamiʿi al-Hadith, Beirut, (in Arabic), 2006.

- A.M. Dawud, *International Law of the Sea and Arab Maritime Problems*, Munshaʾat al-Maʿārif, Alexandria, (in Arabic), 2014.

- A.S.M. al-Shiyuʿi, *International Protection of the Aquatic Environment from Pollution*, Dar al-Nahda al-ʿArabiyya, Cairo, (in Arabic), 2010.

- Afriyie, K. A. (2007). An analysis of the voluntary IMO member state audit scheme. Master's Dissertation, World Maritime University.

- Afriyie, K. A. (2007). An analysis of the voluntary IMO Member State Audit Scheme. Master's Dissertation, World Maritime University.

- Akbarpoor, Hamidreza & Kamrani, Ehsan. (2021). Legal Aspects of the Mandatory Audit Scheme imposed upon the Member States of the IMO.

- Barchue, Lawrence Sr. (2018). "The IMO, the Audit Scheme, and Its Role in Global Ocean Governance." In David Joseph Attard, Rosalie P. Balkin & Donald W. Greig (eds.), The IMLI Treatise on Global Ocean Governance, Volume III: IMO and Global Ocean Governance, 250–265. Oxford: Oxford University Press.

- Government of the Kingdom of the Netherlands, IMO–IMSAS Audit of the Kingdom of the Netherlands – Final Report, 2024.

- Guggisberg, Solène A. (2020). "Independent, Compulsory, and Centralized Verification of States' Obligations in Fisheries: Can the IMO Audit Scheme for Shipping Law Be Used as an Example to Follow?" International Community Law Review, 22(3–4), 513–531. https://doi.org/10.1163/18719732-12341445

- Guggisberg, Solène A. (2020). Independent, Compulsory, and Centralized Verification of States' Obligations in Fisheries. International Community Law Review, 22(3–4), 513–531.

- H.M. Hamdallah, *Maritime Law*, Dar al-Nahda al-'Arabiyya, Cairo, (in Arabic), 2024

- IMO, Convention on the International Regulations for Preventing Collisions at Sea (COLREG), 1972.

- IMO, IMO Member State Audit Scheme (IMSAS) – Audit of Hong Kong, China (4–13 November 2023) – Final Report, n.d.

- IMO, Mandatory audits enter into force on 1 January 2016, Press Briefing, 2015.

- IMO, Resolution A.1018(26): Further Development of the Voluntary IMO Member State Audit Scheme, 2009.

- IMO, Resolution A.1067(28): Framework and Procedures for the IMO Member State Audit Scheme (IMSAS), 2013.

- IMO, Resolution A.1070(28): IMO Instruments Implementation Code (III Code), 2013.

- IMO, Resolution A.1083(28): Amendments to the International Convention on Load Lines, 1966, 2013.

- IMO, Resolution A.1084(28): Amendments to the International Convention on Tonnage Measurement of Ships, 1969, 2013.

- IMO, Resolution A.1085(28): Amendments to COLREG, 2013.

- IMO, Resolution A.946(23): Voluntary IMO Member State Audit Scheme, 2003.

- IMO, Resolution A.974(24): Framework and Procedures for the Voluntary IMO Member State Audit Scheme, 2005.

- IMO, Resolution MEPC.246(66): Amendments to MARPOL, 2014.
- IMO, Resolution MEPC.247(66): Amendments to the MARPOL Protocol 1997, 2014.
- IMO, Resolution MSC.366(93): Amendments to SOLAS, 2014.
- IMO, Resolution MSC.373(93): Amendments to STCW, 2014.
- IMO, Resolution MSC.374(93): Amendments to STCW Code, 2014.
- IMO, Resolution MSC.375(93): Amendments to the 1988 Protocol relating to the International Convention on Load Lines, 1966, 2014.
- International Law Commission (ILC), Draft Articles on Responsibility of States for Internationally Wrongful Acts (ARSIWA), with Commentaries, United Nations, 2001. (in Arabic).
- International Maritime Organization (IMO), International Convention on Tonnage Measurement of Ships (TONNAGE 1969), 1969.
- International Maritime Organization. (1966). International Convention on Load Lines, 1966 (LL 1966).
- International Maritime Organization. (1969). International Convention on Tonnage Measurement of Ships, 1969 (TONNAGE 1969).
- International Maritime Organization. (1972). Convention on the International Regulations for Preventing Collisions at Sea, 1972 (COLREG).
- International Maritime Organization. (1974). International Convention for the Safety of Life at Sea (SOLAS), 1974.
- International Maritime Organization. (1978). International Convention on Standards of Training, Certification and Watchkeeping for Seafarers (STCW), 1978.

- International Maritime Organization. (1978). Protocol of 1978 relating to the International Convention for the Prevention of Pollution from Ships, 1973 (MARPOL Protocol 1978).

- International Tribunal for the Law of the Sea (ITLOS), Advisory Opinion, Case No. 17, 2011.

- International Tribunal for the Law of the Sea (ITLOS), Advisory Opinion, Case No. 21 (SRFC), 2015.

- M. Afkirin, *International Law of the Sea*, Dar al-Nahda al-ʿArabiyya, Cairo, (in Arabic), 2020.

- M. al-Bazzaz, *Protection of the Marine Environment: A Study in International Law*, Munshaʾat al-Maʿārif, Alexandria, (in Arabic), 2006.

- M.R.M. ʿAbd al-Hafiz, *International Environmental Law and the Phenomenon of Pollution*, Dar al-Nahda al-ʿArabiyya, Cairo, (in Arabic), 2017.

- Treves, Tullio. (1998). The Law of the Sea "System" of Institutions. Max Planck Yearbook of United Nations Law, 2, 325–340.

- United Nations, United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS), Montego Bay, 1982.

- United Nations. (1982). United Nations Convention on the Law of the Sea (UNCLOS). Montego Bay.

- Zhu, Ling & Jessen, Henrik. (2016). "From a Voluntary Self-Assessment to a Mandatory Audit Scheme – Monitoring the Implementation of IMO Instruments." Lloyd's Maritime and Commercial Law Quarterly, Vol. 3, 389–411.

- Zhu, Ling & Jessen, Henrik. (2016). From a Voluntary Self-Assessment to a Mandatory Audit Scheme. Lloyd's Maritime and Commercial Law Quarterly, (3), 389–411.